الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
9 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد كمونتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

ثم: السيد إلخويزن ..... (نائب للرئيس) (هولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة ''إدارة المعلومات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: نظم إدارة المعلومات''

استراتيجية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

حساب التنمية

دراسة متعمقة لهيكل الوظائف في الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة

الآثار المترتبة على تكلفة تقديم خدمات مؤتمرات يمكن التنبؤ بها وأكثر ملائمة إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59158 (A)

نسبة وظائف الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية

تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم وتقلب أسعار العملات

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

مناقشة عامة (خاتمة)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الاستعراض الحكومي الدولي للخطة المتوسطة الأجل للميزانية البرنامجية

تحسين العملية الحالية لإعداد الميزانية والتخطيط

تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية الميزنة في هيئات الأمم المتحدة

تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة المعلومات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: نظم إدارة المعلومات" (A/58/82 و Add.1 و A/58/389)

١ - **السيد كوياما** (وحدة التفتيش المشتركة): قدم عن طريق الفيديو تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظم إدارة المعلومات (A/58/82). وأكد أن الاستثمارات الكبيرة (١ مليار دولار) في هذه النظم خلال فترة السنوات العشر الماضية لم تكن منسقة بصورة كافية، ذلك أن هيئات الأمم المتحدة كانت تميل إلى التركيز على اختلافاتها بدلا من النقاط المشتركة القائمة من مجالات مثل الأجور، والمحاسبة، وإدارة الموارد البشرية، والخدمات العامة الخ. وذكر أن وحدة التفتيش المشتركة انكبت في تقريرها، لمواجهة هذه الحالة، على صياغة التوجيهات الرامية إلى تحسين إدارة المعلومات، وذلك بفضل إنشاء نظم فعالة يتمكن بها صانعو القرارات من تلقي المعلومات التي يحتاجونها في الوقت الحقيقي. ثم قال إن هذا التقرير لم تنظر فيه الجمعية العامة خلال المناقشة بشأن الاستراتيجية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الذي أسفر عن اعتماد القرار ٣٠٤/٥٧ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأعرب عن أسف وحدة التفتيش المشتركة لذلك لأن التقرير يتناول عددا من المسائل التي أثارها القرار ووردت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مشروع الميزانية البرنامجية (A/58/7)، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأنشطة المعلوماتية وبخبرة مختلف هيئات الأمم المتحدة.

٢ - وأعرب عن ارتياح وحدة التفتيش المشتركة لترحيب مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الاستشارية بتقريره. واستدرك السيد كوياما قائلا إنه يود أن يعرض لبعض النقاط الواردة في مقدمة مذكرة الأمين العام المتضمنة لهذه الملاحظات وملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق A/58/82/Add.1. وأشار إلى الفقرة ٣ من التقرير وقال إنه لئن كان مجلس الرؤساء التنفيذيين لا يقلل إطلاقا من أهمية الاحتياجات في مجال التدريب، فإنه يؤكد على أن يصحب إنشاء نظام للإدارة المتكاملة برنامج تدريب فعال. وزاد على ذلك قوله إن الملاحظة الواردة في الفقرة ٤ التي مفادها أنه ليس من المجدي أن تضاف إلى آلية البرمجة والميزنة القائمة على أساس النتائج آلية جديدة خاصة بإدارة المعلومات تكون دقيقة نظريا، بل ينبغي التأكد من أنها دقيقة عمليا أيضا. وفي الفقرة ٥، يرى مجلس الأمناء التنفيذيين فيما يبدو أن التوصيات الثلاث لوحدة التفتيش المشتركة لا تنطبق على الهيئات التي تعتزم إنشاء نظم جديدة للمعلومات الإدارية. وأوضح أن وحدة التفتيش المشتركة ترى أن المبادئ التوجيهية الواردة في تقريره تنطبق أيضا على الهيئات التي تطور نظاما قائما. وذكر أنه يوافق على محتوى الفقرة ٦ وأعرب عن الارتياح للمحاولة التي يبذلها مجلس الأمناء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى التابعة له المكلفة بالمسائل الإدارية من أجل تنظيم تبادل المعارف والخبرات.

٣ - وأشار في معرض كلامه إلى التوصية الأولى لوحدة التفتيش المشتركة التي تؤكد على ضرورة قيام كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات، ولاحظ السيد كوياما أن عناصر مثل هذه الاستراتيجية أدرجت ضمن الاستراتيجية المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. وذكر أن التوصية ٢، التي تتناول تعيين موظف كبير مسؤول عن المعلومات والولاية التي ينبغي أن تناط به، تتفق ومضمون الفقرة ٤ من القرار ٣٠٤/٥٧. ثم قال إن مجلس الأمناء

التنفيذيين ذكر في تقريره (الفقرة ٨) أنه لا توجد هناك ممارسة مشتركة. وأضاف على ذلك قوله إن وحدة التفتيش المشتركة تقر بأن تعيين أي مسؤول هو مهمة مناطة برئيس الأمانة، وأن الهدف الأساسي من توصية الوحدة هو تيسير تحديد ولاية نموذجية محتملة لهذه المهمة.

٤ - وتابع قائلا إن التوصية ٣ تشير إلى التدابير التي يجب اتخاذها قبل تقديم نظام جديد لإدارة المعلومات أو تطوير نظام قائم، وأنها تؤكد بصورة خاصة على ضرورة تحديد الاحتياجات بدقة. وذكر أن مجلس الأمناء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أعرب عن شكوك فيما يتعلق بإمكانية تطبيق بعض التدابير، لا سيما التدابير التي تنص عليها الفقرة الفرعية ''٣'' من التوصية، التي تشير إلى إجراء تحليل لتكاليف - مزايا مختلف الخيارات المتوفرة لكل منظمة. ولاحظ أن بعض الهيئات قد نجحت في إجراء هذا النوع من التحليل، وأعرب عن اعتقاد وحدة التفتيش المشتركة أن الأمر يتعلق بمرحلة أساسية.

٥ - واستطرد قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة تقترح في التوصية ٤ وضع تصنيف موحد لتكاليف إنشاء نظم المعلومات الإدارية، وذلك بهدف تيسير تقدير الدول الأعضاء والأمانات للتكلفة المتوقعة لهذه المشاريع وإجراء تحليل مقارن لها. وقال إن مجلس الأمناء التنفيذيين يرى أن تطبيق هذه التوصية أمر صعب بسبب تعقد العوامل التي تنطوي عليها. وأعرب عن أمل وحدة التفتيش المشتركة في أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للمعايير المحاسبية الموحدة التي تمكنت لجنة التنسيق في نهاية المطاف من اعتمادها، وذلك على الرغم من التحفظات الأولية المرتبطة بتعقد المسألة.

٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، التي تهدف إلى تحسين التعاون في مجال تصميم وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية، قال إن وحدة التفتيش المشتركة تلاحظ أنه تم تحقيق بعض التقدم غير أن ذلك لا يكفي. وأوضح أن على الدول الأعضاء، أن تطلب بوضوح إلى الأمانات، عن طريق الهيئات التداولية، أن تتخذ التدابير اللازمة، آخذة في الاعتبار الوفورات الهامة التي يمكن أن تحققها منظومة الأمم المتحدة إجمالا.

٧ - وقال السيد كوياما في خاتمة بيانه أنه يود توجيه تحذير بشأن موضوع نظام الإدارة المتكامل، وأوضح أن تجربة المنظمات الدولية ومؤسسات الخدمة المدنية الوطنية في العديد من البلدان تدل على أن هذا النوع من النظام ''حسب الطلب'' مكلف في معظم الحالات كما أن إنشاءه يستلزم وقتا طويلا. وقال إنه يجب، لذلك، كما أشارت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها، التفكير بحذر في أي تطوير جديد أو تحسين لهذا النظام، مع أخذ تكلفة إنشائه وصيانته بوجه خاص في الاعتبار.

٨ - **السيد سيفيلا** (مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض المذكرة التي تتضمن ملاحظات الأمين العام وملاحظات أعضاء المجلس بشأن تقرير الوحدة عن نظم المعلومات الإدارية (A/58/82/Add.1). وقال إن أعضاء المجلس يرون أن الوحدة قدمت في تقريرها لمحة عن مختلف الحلول التي تؤثر هيئات الأمم المتحدة تبنيها للتزود بنظم المعلومات الإدارية وفقا لاحتياجاتها الخاصة وتجاربها المكتسبة واستنادا إلى مستوى التقدم الذي أحرزه كل منها في تطبيق نظم المعلومات.

٩ - وأضاف أن أعضاء المجلس أيدوا الاستنتاج العام الذي يعتبر المعلومات موردا يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تديره إدارة فعالة. وأوضحوا، في هذا الصدد، أن تخطيط موارد المعلومات وإدارتها على النحو المناسب يقتضيان توفير التدريب، لا سيما لمديري البرامج. وأوضح أن آليات البرمجة والميزنة القائمة على النتائج تحل المشكلات التي يطرحها تصميم نظم المعلومات الإدارية وتخطيطها وأنه ليس من المجدي إنشاء آلية جديدة.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة المواءمة بين نظم المعلومات الإدارية، قال إن الأعضاء رأوا أنه إذا كان بمقدور مؤسسات الأمم المتحدة مواءمة سياساتها وإجراءاتها في مجالات إدارية محددة (مثل الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وكشوف الرواتب وإجراءات والسفر وإدارة المؤتمرات والعقود والوثائق)، فإنها قد بلغت درجة من التخصص في المجالات التنفيذية يجعلها لا تستفيد البتة من توحيد تطبيقاتها.

١١ - وفيما يتعلق باقتراح المفتشين مشاركة المجلس واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة له في عملية تخطيط الاستراتيجيات والمشاريع المتعلقة بالمعلومات الإدارية، قال إن أعضاء المجلس رأوا ضرورة إيثار إسداء المشورة وتقديم الخدمات على وظيفتي التقييم والمتابعة.

١٢ - وأردف قائلا إن أعضاء المجلس شددوا على ضرورة جمع وحفظ الخبرات والمعارف المتخصصة المكتسبة في مجالات من قبيل إدارة المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو استحداث الآليات الخاصة بتخطيط موارد المؤسسات والتحليل المسبق للاحتياجات، أو الاضطلاع بإجراءات الشراء على شبكة الإنترنت، وأشاروا إلى عدم وجود ما يكفي من آليات التعاون القمينة بتيسير تجميع المعارف والخبرات المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجال الإدارة، معتبرين أن الحاجة تدعو مؤسسات الأمم المتحدة إلى مزيد من المبادرة لمعالجة هذه المشكلة.

١٣ - وأفاد المتكلم أن أعضاء المجلس أشاروا إلى أن بعض التدابير المقترحة في التقرير والمتصلة بإعداد استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات وإدخال نظم المعلومات الإدارية أو وضعها (التوصيتان ١ و ٣) سبق تطبيقها في العديد من المؤسسات وطُبقت أحيانا، كما هو الحال في الأمم المتحدة، في إطار اعتماد نماذج التخطيط القائم على النتائج. وأوضحوا أن ثمة تدابير أخرى تتفق مع بعض الممارسات الجارية لكنها لا تبدو قابلة للتطبيق في جميع مؤسسات الأمم المتحدة بسبب الخصائص التنفيذية لكل منها وبسبب صعوبة تغيير القواعد والإجراءات.

١٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، قال إن الأعضاء لاحظوا عدم وجود ممارسة معيارية في مؤسسات المنظومة فيما يتعلق بتعيين كبير موظفي المعلومات والولاية المسندة إليه، مؤكدين أن لكل مؤسسة أن تحدد ولاية كبير موظفي المعلومات وفقا لاحتياجاتها الخاصة. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكبير موظفي المعلومات تحديدا واضحا من الناحية التنفيذية.

١٥ - وأفاد أن أعضاء المجلس أعربوا عن تخوفهم من صعوبة تنفيذ التوصية ٤ جراء تعقُّد العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار لوضع تصنيف موحد للتكاليف المرتبطة بتطوير نظم المعلومات الإدارية واختلاف احتياجات المؤسسات. وأكدوا أن معظم النفقات تتصل بتكاليف الموظفين ولا تتصل بتكاليف المعدات الحاسوبية والبرمجيات. وفيما يتعلق بتصميم نظم المعلومات الإدارية والاشتراك في تنفيذها وفي تنفيذ مبادرات مشتركة أخرى (التوصية ٥)، اعتبر أعضاء المجلس أن المقترحات المقدمة ينبغي بحثها على أساس كل حالة على حدة، نظرا لتعقُّد المشاكل التي تطرحها في ضوء وجود عدد من الترتيبات القائمة بين عدد من المؤسسات، (لا على مستوى المنظومة بكاملها)، ونظرا لاختلاف الاحتياجات بشكل كبير. وأكد أنه، وفقا لما اقترحته وحدة التفتيش المشتركة، ينبغي اللجوء أكثر إلى المركز الدولي للحساب الإلكتروني حيثما يمكن تحقيق وفورات في الحجم.

١٦ - ودعا المتكلم الوفود إلى الرجوع إلى مذكرة الأمين العام للاطلاع على العرض المفصل للملاحظات الأخرى التي

أدلى بها أعضاء المجلس. وقال إن المجلس يرى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة مفيد جدا وأنه سيأخذه حتما في الاعتبار.

١٧ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أوضح أن ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن إدارة المعلومات ترد في الفقرات من ٢ إلى ٤ من الوثيقة A/58/389. ففي الفقرة ٢ من هذا التقرير، أشارت اللجنة إلى أنها قد تناولت بالتفصيل عددا من النقاط المثارة في تقرير الوحدة في الفصل الأول من تقريرها عن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/7) وفي غيره من التقارير. وأكدت أنها لا ترى بدا من تكرار هذه الملاحظات والتوصيات في الوثيقة A/58/389. وأضاف أن الملاحظة المتعلقة بجدوى تقرير الوحدة، التي أشار إليها آنفا السيد كوياما، ترد في بداية الفقرة ٢ ذاتها. ولذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بالنظر في تقرير الوحدة عن نظم المعلومات الإدارية في ضوء الملاحظات ذات الصلة الواردة في الوثيقة A/58/389.

استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/57/620، و A/58/7 و Corr.1 و A/58/377)

١٨ - **السيد توه** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي): قدم تقرير الأمين العام المعنون ''استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣'' (A/58/377). وقال إن هذا التقرير يتضمن استكمالا للمعلومات بشأن حالة المشاريع المشار إليها في الوثيقة A/57/620 ويبحث تنفيذ القرار. وأوضح أن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد من المسائل البارزة في التقرير التي أكدت اللجنة الاستشارية أهميتها. وأفاد أن الأمانة العامة ترى، شأنها شأن اللجنة، أن من الضروري تقييم طريقة إدارة الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة. وتطرق الأمين العام المساعد للتدابير المتخذة لإنشاء لجنة تعنى بالنظر في المشاريع تحت رعاية اللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن مهمة النظر في المشاريع سيعهد بها إلى فريق يمثل مختلف الجهات المعنية، ويرأسه مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات، وأن هذا الفريق سيشرف على جميع المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة، بصرف النظر عن مصدر تمويلها (الميزانية العادية، الأموال الخارجة عن الميزانية، حساب دعم عمليات حفظ السلام). وتتمثل مهمة الفريق في تطبيق الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التأكد من دراسة جدوى كل استثمار، لا سيما لمعرفة مردوده وأثره الاقتصادي؛ والتحقق من امتثال النظم المطبقة للمعايير والممارسات الفضلى؛ وتلافي ظاهرة الازدواجية (التي يمكن التحقق منها بالاطلاع على قاعدة البيانات المتوفرة في جميع النظم الموجودة أو التي في طور الإعداد). وأضاف أن عملية استعراض المشاريع ستنسق تنسيقا وثيقا مع عملية إعداد الميزانية وسيتم تناولها بالتفصيل في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزانية التي ستنشر في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

١٩ - وأعرب السيد توه عن اقتناعه الراسخ بأن من شأن مثل هذه الهياكل الإدارية الجديدة أن تمنع الاضطلاع بأي استثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل إلا إذا تبين بجلاء أنه يسهم في النهوض بالمشاريع في أحد المجالات الثلاثة ذات الأولوية في الاستراتيجية وهي: حوسبة العمليات الإدارية والتنظيمية، وتقديم الخدمات إلى هيئات ومجالس إدارة الأمم المتحدة وتبادل المعارف. وأردف قائلا إن هذه الآليات ستكفل أيضا شفافية المبادرات الهادفة إلى تطوير البرمجيات واعتماد قواعد موحدة وممارسات فضلى تكفل جدوى التطبيقات وفعالية الصيانة والاستغلال من حيث التكلفة.

٢٠ - **السيد كرامر** (كندا): تحدث باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا فأكد أن اللجنة الاستشارية برهنت على حكمتها عندما أوصت بالاستثمار بما فيه الكفاية في مجال تكنولوجيا المعلومات في فترة السنتين المقبلتين، نظرا لأهمية هذا الاستثمار لمواصلة تحديث المنظمة وإصلاحها. لكنه استدرك قائلا إن الدول الأعضاء في حاجة إلى أن تتأكد من جدوى هذه الاستثمارات - من خلال أخذ تكاليفها المحتملة في الاعتبار - وأن تعرف على نحو أفضل المكاسب التي قد تجنى منها. وفي هذا الصدد، أكد أن اللجنة الاستشارية أصابت أيضا عندما أوصت بإنشاء وظيفة لمسؤول رفيع المستوى يعنى بتكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة ولو لفترة من الزمن.

٢١ - وأضاف أن مسألة مكاسب الإنتاجية تثير مسألة نسبة موظفي الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية، موضحا أنها تظل كبيرة للغاية في حين أن من المفترض أن يسهم إدخال تكنولوجيا المعلومات في تقليصها من خلال تيسير اتباع مناهج أحدث في مجال العمل. وأعرب السيد كرامر عن اعتقاده بأن الوقت قد حان للتصدي لهذه المشكلة.

٢٢ - **السيد شودري** (باكستان): قال إن مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات لتحسين عمل المنظمة وتحقيق المكاسب مسألة توليها الدول الأعضاء أهمية كبرى. وأفاد أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المشار إليها آنفا وملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن التقدم الذي يمكن إحرازه تؤكد، من هذا المنظور، أن ثمة تفاهما مشتركا مشجعا.

حساب التنمية (A/58/7/Add.5 و A/58/404)

استعراض شامل لهيكل الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/58/7/Add.5 و A/58/398)

الآثار المالية المترتبة على تقديم خدمات مؤتمرية أكثر ملاءمة ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل، إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء (A/58/7/Add.5 و A/58/397)

نسبة وظائف الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية (A/58/7/Add.5 و A/58/403)

تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/58/7/Add.6 و A/58/330)

النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم وتقلب أسعار العملات (A/58/7/Add.5 و A/58/400)

٢٣ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير المرحلي الثالث'' (A/58/404). وقال إن هذا التقرير يقدم معلومات عن الدروس المستفادة، ويقيِّم الأثر الأولي للمشاريع المنجزة. وأضاف أن هذا التقرير يورد أيضا استعراضا مواضيعيا للأنشطة في مجالي الإحصاءات والتنمية المستدامة. وأضاف أن التقرير، إلى جانب تعزيز القدرات ميدانيا، يركز على الربط الشبكي للخبرات الفنية، وتطبيق المعالجة الآلية للمعلومات وتناقل المعلومات عن بُعد والتعاون دون الإقليمي. وذكر أن التقرير يتناول أيضا تحقيق الاستدامة للأنشطة عن طريق إقامة الشراكات وتخويل سلطة القرار فيها للكيانات المحلية. وترد معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في مختلف المشاريع على موقع لجنة التنمية على شبكة الإنترنت (www.un.org/esa/devaccount).

٢٤ - وقال إن التقرير يستعرض حالة استخدام الموارد المخصصة للمشاريع في الشرائح الثلاث الأولى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأوضح السيد ساك أنه، منذ ذلك التاريخ، زادت معدلات الاستخدام من ٧٩,٥ في المائة

إلى ٨٧ في المائة للشريحة الأولى، ومن ٧٦,٥ في المائة إلى ٧٩,٥ في المائة للشريحة الثانية، ومن ٣٦,٣ في المائة إلى ٤٥,٣ في المائة للشريحة الثالثة. وقال إنه يتوقع إنجاز مشاريع الشريحة الأولى في نهاية العام الحالي ومشاريع الشريحة الثانية خلال عام ٢٠٠٤. ويتوقع لإنشاء شريحة رابعة في إطار فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أن يتيح للمنظمة وسيلة هامة لتعزيز القدرات الوطنية. واقترح أن تحيط الجمعية العامة علما بهذا التقرير.

٢٥ - وقال إن الوثيقة المعنونة ''استعراض شامل لهيكل الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة'' (A/58/398) تتضمن المعلومات التكميلية التي طلبتها اللجنة الخامسة في دورتها السابعة والخمسين عن مقارنة هيكل الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة بنظائره في المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى غير المشمولة في التقرير السابق للأمين العام بشأن الموضوع (A/57/483). وأضاف أن قاعدة المقارنة قد وُسعت لتشمل ٢٥ من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي تطبق النظام المشترك. وفوق ذلك، يقل مستوى صحة الاستنتاجات؛ فنظم الخدمة المدنية الوطنية، على سبيل المثال، لم تؤخذ في الاعتبار، حيث أن الوضع يختلف اختلافا كبيرا بين كل إدارة وأخرى وداخل الإدارات أنفسها. وقال إنه يتضح من تحليل هذا الموضوع أن عدد الوظائف من الدرجات العليا في الأمانة العامة يقل بقدر طفيف عن عددها في المؤسسات التي تطبق النظام المشترك، وهو ما يؤكد الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير السابق. ودعا الجمعية العامة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

٢٦ - وعرض السيد ساك التقرير المعنون ''الآثار المالية المترتبة على تقديم خدمات مؤتمرية أكثر ملاءمة ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل، إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء'' (A/58/397)، فأوضح أن التقرير قد أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء. وقال إن الأمانة العامة، كما هو موضح في موجز التقرير، بعد أن درست الولاية والوسائل المتاحة، توصلت إلى النتيجة التي مفادها أن إجراء تغيير في الولاية وما يترتب على ذلك من برمجة لوقت المؤتمرات الإضافي وتخصيص الموارد المالية ذات الصلة سيكون هو الحل الأكثر جدوى لتوفير الخدمات اللازمة. وأوضح أن الجزء الأول من التقرير يتضمن تحليلا للموارد المخصصة لكامل برنامج الاجتماعات الذي وافقت عليه الجمعية العامة، وهو ما يوضح الفارق بين قدرات الأمانة العامة في مجال خدمات المؤتمرات والموارد المخصصة لتمويل تلك الخدمات. وأضاف أن الجزء الثاني من التقرير يعرض الخيارات الممكنة والنفقات المتوقعة، استنادا إلى حجم الخدمات المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن من شأن التطبيق الكامل للقرار ٢٨٣/٥٧ باء أن يكلف ٨ ملايين دولار تقريبا (الوثيقة A/57/397، الجدول ٢). وقال إنه إذا قررت الجمعية العامة مراجعة الولاية الحالية، فسيلزم تحميل هذه النفقات على صندوق الطوارئ، حسب الطرائق المحددة في القرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

٢٧ - وقال إن التقرير المعنون ''نسبة وظائف الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية'' (A/58/403) أُعد عملا بالفقرتين ٧٢ و ٧٣ من القرار ٢٥٣/٥٦. وأكد أن نسبة وظائف الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية هي أعلى في أربع من اللجان الإقليمية عن نسبتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أو في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع، فإن نطاق المهام التي يتعين على موظفي فئة الخدمات العامة أن يقوموا بها يتسع كثيرا فيها. وفي نهاية المطاف، يتوقع أن يؤدي الإنفاق على المعالجة الآلية للمعلومات إلى تحسين كفاءة خدمات الدعم، إلا أنه، بالنظر

إلى الظروف المحلية، لم يحدث ذلك بعد في معظم اللجان الإقليمية.

٢٨ - وأعلن السيد ساك، وهو يرد على سؤال طرحه الوفد الكندي، أن هدف تحقيق التوازن في هيكل الوظائف قد روعي في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كما روعي في الميزانيات السابقة. وقال إن نسبة وظائف الخدمات العامة بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية قد انخفضت خلال فترات الميزانيات الأخيرة، كما يتضح من الجدول الوارد في الفقرة ٦٥ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة [A/58/6 (المقدمة)]. وستراعي الميزانيات المقترحة في المستقبل هذا الشاغل كما ستراعي أيضا ضرورة أن تكفل اللجان الإقليمية بأنفسها توفير خدمات الدعم التي تحتاجها، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تستفيد من خدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ودعا الجمعية العامة إلى الإحاطة علما بالتقرير A/58/403.

٢٩ - وقال إن التقرير المعنون ''تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بغية استيعاب الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية على نحو ملائم'' (A/58/530) هو ثمرة لدراسة أعدتها الأمانة العامة استجابة للطلبات التي أعربت عنها الجمعية العامة عدة مرات، لا سيما في قرارها ٢٨٣/٥٧ باء. وأوضحت تلك الدراسة وجود حاجة ملحة إلى تحديث مرافق المؤتمرات في المكتب. وتقدر التكلفة الكلية للشريحة الأولى من أعمال التحديث بمبلغ ٣,٥ مليون دولار. وخصص اعتماد قدره ١,٤ مليون دولار في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لتغطية النفقات الملحة. ويقترح توفير مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من رصيد حساب الإنشاءات وتحميل مبلغ الـ ١,٢ مليون دولار المتبقي على صندوق الطوارئ.

٣٠ - وأوضح أنه، بعد انتهاء الشريحة الأولى، ينبغي لمرافق المؤتمرات في المكتب أن تلبي احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بيد أنها قد لا تكون كافية لاستضافة مؤتمرات عالمية رئيسية تنظمها الأمم المتحدة. وبالتالي فقد جرى السعي إلى إنشاء ثلاث قاعات مؤتمرات إضافية، خلال الشريحة الثانية من الإنشاءات، بتكلفة كلية قدرها ٤,٢ مليون دولار. وقال إن الأمانة العامة ترى أن من الملائم دراسة هذه المسألة في ضوء الدروس المستفادة من أداء المرافق التي جرى تحديثها، خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وأضاف أن الإجراء الذي ينبغي للجمعية العامة اتخاذه يرد في الفقرة ٢٢ من التقرير. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجمعية العامة فيما بعد أن تتخذ إجراء بشأن المرحلة الثانية من الإنشاءات.

٣١ - وقال إن التقرير المعنون ''النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم وتقلب أسعار العملات'' (A/58/400) الذي يأتي مكملا لتقارير عديدة متعلقة بهذا الموضوع، يقدم تحليلا مقارنا للممارسة التي تتبعها المنظمات الدولية الأخرى بهذا الشأن. وأوضح أن المعلومات اللازمة للتحليل قام بتجميعها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ويرد في الجداول المرفقة بالتقرير سرد للإجراءات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسألة تقلبات أسعار العملات والتضخم والحسابات الاحتياطية ورؤوس الأموال المتداولة. وأوضح أن تلك الإجراءات متنوعة جدا نتيجة لاختلاف المشاكل من مؤسسة لأخرى، حسب العملات المستخدمة تحديدا. وقال إن جميع التدابير التي تستخدمها الهيئات المعنية لها نفقات مصاحبة لا تشجع على تغيير الطريقة المتبعة في المنظمة. ودعا الجمعية العامة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

٣٢ - **السيد مسيلي** (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أوضح، وهو يشير إلى التقرير المعنون ''تنفيذ

المشاريع الممولة من حساب التنمية'' (A/58/404)، أن اللجنة الاستشارية قد صاغت تعليقاتها بشأن هذا الموضوع في الوثيقة A/58/7/Add.5، وكذلك في الفقرات ثامنا-١ إلى ثامنا-١١، المتعلقة بالباب ٣٥ من الميزانية البرنامجية، في تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/7). واقترح السيد مسيلي الرد على الأسئلة المتعلقة بالوثيقة A/58/404 عند شروع اللجنة في النظر في الباب ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت حدوث تحسن في المعلومات المقدمة من الأمين العام وقدمت اقتراحات بهدف مواصلة هذه الاتجاه. وأضاف أن اللجنة توصي، في الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/58/7/Add.5، بأن تدرج في الميزانيات البرنامجية المقترحة معلومات عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، بحيث تنتفي الحاجة إلى تقديم تقرير منفصل. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بالإحاطة علما بالتقرير A/58/404، مع أخذ تعليقاتها بعين الاعتبار.

٣٣ - وقال إن الفقرات ٢١ إلى ٢٥ من الوثيقة A/58/7/Add.5 تتناول التقرير المعنون ''استعراض شامل لهيكل الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة'' (A/58/398). واسترعى السيد مسيلي انتباه اللجنة إلى التعليقات الواردة في الفقرة ٢٥.

٣٤ - وقال إن الفقرات ١٦ إلى ٢٠ من الوثيقة A/58/7/Add.5 تتناول التقرير المعنون ''الآثار المالية المترتبة على تقديم خدمات مؤتمرية أكثر ملاءمة ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل، إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء'' (A/58/397). وبالنظر إلى ما يرد في الفقرة ١٩، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة، في حالة ما إذا قررت الموافقة على إجراء تغيير في الولاية الحالية المتعلقة بتقديم خدمات المؤتمرات للمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، وهو قرار يتعلق بالسياسة وتتخذه الجمعية العامة، بالموافقة على اعتماد قدره ٦٠٠ ٧٤٠ ٤ دولار لهذا الغرض، رهنا باتباع الإجراءات المحددة في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ من أجل استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ.

٣٥ - وقال إن الفقرات ٢٩ إلى ٣١ من الوثيقة A/58/7/Add.5 تتناول التقرير المعنون ''نسبة وظائف الخدمات العامة في اللجان الإقليمية بالمقارنة بوظائف الفئة الفنية'' (A/58/403). وأوضح أن اللجنة الاستشارية ترى، مع مراعاة التعليقات التي صاغتها في هذه الفقرات، أن هذا التقرير ينبغي النظر فيه في إطار دراسة أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة المتصلة باللجان الإقليمية. وأضاف أن اللجنة علقت أيضا على هذا الموضوع في الجزأين الأول والثاني من تقريرها الأول (A/58/7 و Corr.1).

٣٦ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة، مع مراعاة التعليقات التي صاغتها في التقرير المعنون ''تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي'' (A/58/7/Add.6)، بالموافقة على أعمال تحديث مرافق المؤتمرات الحالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، على النحو الذي ترد به في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/58/530)، وعلى تخصيص مبلغ الـ ٣,٥ مليون دولار الذي يطلبه الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره لتمويل أعمال التحديث هذه.

٣٧ - وقال إن الفقرات ٢٦ إلى ٢٨ من الوثيقة A/58/7/Add.5 تتناول التقرير المعنون ''النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم وتقلب أسعار العملات'' (A/58/400). وهذا التقرير هو استكمال للمعلومات التي سبق للجنة الاستشارية أن نظرت فيها بتعمق. ولا يوصى بإدخال أي

تعديل على الإجراءات الحالية. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بالإحاطة علما بتقرير الأمين العام.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (A/58/173)

٣٨ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية): عرض الوثيقة A/58/173، فأوضح أن برنامج الصندوق الذي تبلغ قيمته الإجمالية ٤٨٩ مليون دولار كان يمثل ٢٥١ مشروعا في نهاية العام ٢٠٠٢ نفذته ٣٩ مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة في ١٢٠ بلدا. وقد تلقت اللجنة الاستشارية بيانات مستكملة تظهر أن الأرقام تتزايد، إذ بلغ إجمالي البرنامج الذي يموله الصندوق ٥٣٠ مليون دولار في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (بزيادة مقدارها ٦٩,٣ مليون دولار على العام ٢٠٠٢).

٣٩ - وأردف قائلا إن حصة الجهات المانحة الأخرى تمثل ٣٨ في المائة من إجمالي المبلغ الذي يمنحه الصندوق منذ تأسيسه. وإن الاهتمام المتزايد الذي يظهره القطاع الخاص والمؤسسات تجاه أنشطة الأمم المتحدة يشجّع على تأسيس شراكات جديدة. وبدعمٍ من مؤسسة الأمم المتحدة، كثّف الصندوق أنشطة التوعية التي يبذلها لتعزيز القضايا التي تعنى بها الأمم المتحدة في إطار الحملات التي يقوم بها صندوق إقامة عالم أفضل. وقد أعطى المدير التنفيذي أمثلة على هذه الأنشطة (منها مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحملات التحصين).

٤٠ - ويكتسب الصندوق من خلال شراكاته حافزا يمكنه من استقطاب مشاركة جهات أخرى. فهو يشارك، إلى جانب البنك الدولي ومنظمة الروتاري الدولية، في مبادرة مكافحة شلل الأطفال التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية. وقد جمعت منظمة الروتاري الدولية ٢٠٠ مليون دولار لأجل هذه الحملة التي قرّرت أن تشارك فيها مؤسسات أخرى. ووهبت مؤسسة بيل وميليندا غيتس تبرعات كبيرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسّل والملاريا. وتشهد هذه الأمثلة كلها على الاهتمام المتزايد الذي يظهره المجتمع المدني بقضايا الأمم المتحدة. ويحظى الصندوق نفسه باهتمام العالم برمّته، لا سيما باهتمام المنظمات غير الحكومية. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في التعاون معه مباشرة ضمن المجالات التي تهم المنظمة. ويؤدي الصندوق في إطار شراكاته دور الميسر أيضا لا سيما في مجال الشؤون الاجتماعية.

٤١ - **السيد مسيلي** (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أعلم اللجنة بأن اللجنة الاستشارية تقدمت في تموز/يوليه بتوصياتها المتعلقة بالميزانية الإدارية لأمانة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وعقدت مع المدير التنفيذي للصندوق اجتماعا كرّس لبحث الوثيقة A/58/173. وأوصت اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تأخذ علما بهذا التقرير.

٤٢ - **السيد ياماناكا** (اليابان): رأى أن تُرفع نسبة الموظفين من الفئات ف-١ إلى ف-٣. وأوضح أن الدول الأعضاء قلقة إزاء العدد المفرط للوظائف في المناصب العليا على مستوى الأمانة العامة وأنها شدّدت مرارا على ضرورة معالجة هذا الوضع. وقد كان للجمعية العامة رأيها في هذا الشأن الذي أوضحته في قراراتها ٢١٣/٤١ و ٢٤١/٥١ (المرفق)، و ٢٤٩/٥٤ و ٢٥٣/٥٦ و ٣٠٥/٥٧.

٤٣ - وأضاف أن الوفد الياباني يرى ضرورة تعديل هيكل الوظائف في الأمانة العامة لأنه يسهّل على المنظمة إنجاز مهامها بأكبر قدر من الفعالية والمردودية. وقد أسف الوفد لأن الاختيار لم يقع على الإدارات الوطنية لإجراء تحليل للمزايا النسبية لهيكل الوظائف على مستوى الأمانة العامة، وذلك رغم الأحكام الواردة في الفقرة الفرعية (ج) من قرار الجمعية العامة ٥٧٤/٥٧. لذا طلب الوفد إلى الأمين العام

إجراء دراسة في هذا الشأن وتقديم النتائج المستخلصة منها بأسرع وقت ممكن.

٤٤ - وقد أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بالمعادلة بين رتب الفئات ف-١ إلى مد-١ من نظام الأمم المتحدة الموحّد وبين رتب فئات الخدمة المدنية في الولايات المتحدة، وفقا للطرائق التي ذكّر بها المتكلم. وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٣٣ على استخدام المعادلات الموضوعة للرتب. وأضاف الوفد أن نسبة الموظفين من رتبتي مد-٢ (٢ في المائة) و مد-١ (٦ في المائة) مفرطة في الارتفاع مقارنة بالنسب المقابلة لها داخل الإدارة اليابانية، وقد أُبلغت الأمانة العامة بها في إطار التحقيق الذي أُجرِي بشأن توزيع الوظائف والممارسات الإدارية ذات الصلة.

٤٥ - وقد أخذ الوفد الياباني علما مع الارتياح بالمعلومات المفصّلة التي قدّمتها الأمانة العامة بخصوص النفقات الإضافية الناجمة عن التضخّم وتقلّبات أسعار الصرف. وذكّر بما نصّ عليه القرار ٢١٣/٤١ الذي طلب إلى الأمين العام أن يسعى جاهدا لاستيعاب تلك النفقات، قدر الإمكان، من خلال تحقيق وفورات في الميزانية البرنامجية من غير أن يؤثّر أيما تأثير على تنفيذ البرامج. وإن الوفورات التي تحقّقت بشكل خاص بفضل الإجراءات التي أدخلها الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ينبغي أن تُستخدَم لهذه الغاية. ففي حال حصول تقلبات في أسعار الصرف، يبدو النظام الحالي عاجزا عن تسوية تقديرات الميزانية تسوية سريعة. لذا لا بد من حل هذه المشكلة.

٤٦ - **السيدة أتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه وفقا للنتائج المستخلصة في التقرير A/58/398، فإن هيكل الوظائف على مستوى الأمانة العامة، لا سيما منها الرتبتان مد-١ و مد-٢، يمكن مقارنته بهياكل مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. غير أن الدراسة لا تشمل الوظائف التي تشغل لأقل من سنة، والتي يغلب أن يتجدد شغلها. وهكذا، فإنه يوجد حاليا ٦٤ ممثلا أو مبعوثا خاصا للأمين العام يشغلون وظائف برتبة مدير (مد-٢)، أو أمين عام مساعد أو وكيل للأمين العام. فلو أُخِذت هذه الوظائف بعين الاعتبار لربّما اختلفت النتائج المستخلصة من الدراسة.

٤٧ - ودعت المتكلمة مكتب إدارة الموارد البشرية إلى مواصلة جهوده الرامية إلى الحد من رفع رتب الوظائف، والحرص على تطبيق المبادئ التوجيهية التي تنظم تصنيف الوظائف تطبيقا صارما وشفافا، والأخذ بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول ضرورة توخّي الإدارة الشاملة للموظفين وتبليغ اللجنة بما يبذله من جهود. ورأت المتكلمة، شأنها في ذلك شأن اللجنة الاستشارية، أن يُمنح مديرو البرامج قدرا أكبر من المرونة فيما يتعلق بالتعيين والتنسيب، شرط ألاّ يؤدي ذلك إلى اختلال ملاك الموظفين.

٤٨ - ولاحظت المتكلمة أن نسبة موظفي فئة الخدمات العامة مقارنة بموظفي الفئة الفنية كان ينبغي أن تنخفض من ٥٨,٦ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٥٧,١ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، غير أن النسبة الأخيرة لا تزال أكبر بكثير من ذلك، نظرا إلى الاستثمارات التي شهدتها الميزانيات الأخيرة في تكنولوجيات المعلومات. وأضافت أن هذا الوضع يثير القلق بشكل خاص في اللجان الإقليمية. وتعزو الأمانة العامة السبب إلى كون جملة الخدمات التي يقدّمها موظفو فئة الخدمات العامة في هذه اللجان أكبر، وإلى عدم تحقق المكاسب المتوقعة من كفاءة الأداء المترتبة على الحوسبة. وهذا الاستنتاج يقلق حكومة الولايات المتحدة التي ترغب في الحصول على كل الإيضاحات المطلوبة بشأن المكاسب المتوقعة من كفاءة الأداء. ومن جهة أخرى، تبدو نسبة السكرتيرات، لا سيما في اللجان الإقليمية، وقد سجّلت ارتفاعا يثير الاستغراب في

مرحلة أدّت فيها الحوسبة إلى انخفاض الاحتياجات إلى خدمات موظفي السكرتارية. لذا، أعربت المتكلمة عن رغبة الوفد الأمريكي في الحصول على ملاحظات إضافية بهذا الشأن من اللجنة الاستشارية.

٤٩ - **السيد شودري** (باكستان): رحّب بسعي صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن تأييده النهج الطويل الأمد المذكور في الفقرة ٤٣ من الوثيقة A/58/173. ورأى أن على الصندوق أن يقدم إسهاما مهما في تعزيز العلاقات بين مؤسسات الأمم المتحدة وشركائها، لا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعرب عن رغبته في معرفة الدور الذي ينوي الصندوق القيام به في إطار الاتفاق العالمي بين الأمم المتحدة والمؤسسات، لما له من تأثير على أنشطة نشر الوعي وتعزيز الشراكة، المذكورة في الفقرة ٦٢ من تقريره.

٥٠ - **السيد كيلابيل** (بوتسوانا): ذكّر بأنّ تحديث تجهيزات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يمثل أولوية بالنسبة إلى المجموعة الأفريقية. وأضاف أن التقرير الصادر بهذا الشأن (A/58/530)، والذي يلقى كلّ ترحيب رغم التأخر في صدوره، يشير إلى أن عدد الاجتماعات المقرر عقدها في المكتب ينبغي أن يرتفع بنسبة ٥ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، غير أن التجهيزات سيئة من حيث نوعيتها. ومن ثم أعرب المتكلم عن رغبته في أن تعنى الأمانة العامة في تقاريرها المقبلة بهذه الجوانب بنوع خاص.

٥١ - ونظرا إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه تكنولوجيات المعلومات في تحسين الفعالية على مستوى المنظومة، رأى المتكلم أن الاستثمارات المقرّرة من أجل نيروبي لها مبررات كثيرة بالنظر إلى طبيعة المشروع. وقال إنه أخذ علما بالمعلومات الواردة في الفقرتين ١١ و ١٩ من تقرير الأمين العام، وبالنتائج المستخلصة الواردة في الفقرتين ٢٠ و ٢١، وإنه وافق حتى الآن على التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٢ و ٢٣، لكونها تمثل المرحلة الأولى من المشروع.

٥٢ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال ردا على المسائل المتعلقة بتحسين تجهيزات المؤتمرات في نيروبي، إنه يرى أن بعض المقترحات المعروضة اليوم على بساط البحث لا يرد في الميزانية البرنامجية بصيغتها الأولية، حيث تقتصر الأعمال المقررة على تطوير بعض غرف الاجتماعات. ومضى يقول إن الشعبة كانت قد أعادت النظر في الوضع عقب اعتماد الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قرارا بشأن المسألة. ولما تبيّن لها أن جميع الغرف تعاني نفس المشاكل، ارتأت أن من الأفضل تجديد كامل تجهيزات المؤتمرات.

٥٣ - وفيما يتعلق بالهيكل الهرمي وعن نسبة موظفي فئة الخدمات العامة مقارنة بموظفي الفئة الفنية، ذكّر السيد ساك بأن الأمانة العامة تسعى جاهدة منذ بضعة أعوام إلى زيادة نسبة الوظائف المحدّدة عند مستوى بدء السلّم الوظيفي التي ينبغي أن تبلغ ٤١,٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الفقرة ٦٧ من المقدّمة) والحدّ من عدد الوظائف من رتبتي مد-١ و مد-٢.

٥٤ - وأشار المدير إلى المقترحات التي تميل إلى خفض نسبة موظفي فئة الخدمات العامة في اللجان الإقليمية. فقد اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استحداث خمس وظائف فنية وإلغاء ١٢ وظيفة من وظائف فئة الخدمات العامة بغية إعادة التوازن إلى ملاك الموظفين. غير أن تطبيق هذا النوع من الحلول ليس سهلا في جميع الحالات. ورأى ضرورة تزامن إلغاء وظائف فئة الخدمات العامة هذه مع استحداث وظائف الفئة الفنية. وذكر المتكلم أعضاء اللجنة بأن الأمانة العامة ليست مسؤولة وحدها عن

تشكيل ملاك الموظفين وبأن عليهم أن يأخذوا هذه المشاكل بعين الاعتبار لدى اتخاذهم القرارات. وفيما يتعلق بأثر الحوسبة، ذكر المدير بأن للحوسبة فضل كبير في خفض نسبة موظفي فئة الخدمات العامة.

٥٥ - وختاما، أوضح السيد ساك أن إجراء مقارنة بين الهيكل الهرمي لمنظمة الأمم المتحدة وهيكل حكومات الدول الأعضاء، أمر ممكن غير أنه معقد ومكلف. وأضاف أن النتائج المستخلصة من هذه المقارنة قد لا يعتد بها لأن هيكل الوظائف في الإدارات الوطنية يختلف أشدّ اختلاف لا بين البلد والآخر وحسب، بل أيضا بين الوزارة والأخرى وداخل الإدارة الواحدة. لذا، فإنه لم يوصِ بإجراء دراسة من هذا القبيل، ورأى أن التقرير الصادر بخصوص الصناديق والبرامج يشكّل أفضل دليل للمقارنة في هذا الشأن.

٥٦ - السيد **دوسال** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية): أوضح في رده على ممثل باكستان أن الصندوق، شأنه في ذلك شأن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، يتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية أساسا لعمله، وذلك بالاعتماد على الشراكات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويتعاون الصندوق، بخاصة، مع مكتب تمويل التنمية، ولجنة التنمية المستدامة، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يشارك في اجتماعاتها ويتبادل معها المعلومات.

٥٧ - وفيما يتعلق بتحسين أساليب العمل المتعلقة بإقامة الشراكات، قال إن الأمين العام أوصى بإنشاء مكتب للشراكة، يضم الصندوق والاتفاق العالمي. وأضاف أن كلا من الكيانين سيحافظ على استقلاليته، ولكنهما سيعملان معا من أجل زيادة الفعالية. وأعرب عن أمله في أن يرى هذا المكتب النور في الأشهر القادمة.

المناقشة العامة (اختتام) (A/58/6 و Corr.1، و A/58/6 (المقدمة)، و A/58/6 (الباب ١)، و A/58/6 (الباب ٢)، A/58/6 (الباب ٣) و Corr.1 و 2، A/58/6 (الباب ٤)، و A/58/6 (الباب ٥)، و A/58/6 (الباب ٦)، و A/58/6 (الباب ٧)، و A/58/6 (الباب ٨)، و A/58/6 (الباب ٩)، و A/58/6 (الباب ١٠)، و A/58/6 (الباب ١١)، و A/58/6 (الباب ١٢)، و A/58/6 (الباب ١٣) و Add.1، و A/58/6 (الباب ١٤)/Rev.1، و A/58/6 (الباب ١٥)، و A/58/6 (الباب ١٦)، و A/58/6 (الباب ١٧)، و A/58/6 (الباب ١٨)، و A/58/6 (الباب ١٩)، و A/58/6 (الباب ٢٠)، و A/58/6 (الباب ٢١)، و A/58/6 (الباب ٢٢)، و A/58/6 (الباب ٢٣)، و A/58/6 (الباب ٢٤)، و A/58/6 (الباب ٢٥)، و A/58/6 (الباب ٢٦)، و A/58/6 (الباب ٢٧)، و A/58/6 (الباب ٢٨)، و A/58/6 (الباب ٢٩)، و A/58/6 (الباب ٣٠) و A/58/6 (الباب ٣١)، و A/58/6 (الباب ٣٢)، و A/58/6 (الباب ٣٣)، و A/58/6 (الباب ٣٤)، و A/58/6 (الباب ٣٥)، و A/58/6 (باب الإيرادات ١)، و A/58/6 (باب الإيرادات ٣)، وA/58/7 وCorr.1).

٥٨ - **السيد مقبيل** (عمان): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونظرا للمسؤوليات التي يتعين على المنظمة أن تضطلع بها في شتى الميادين، فإنه يجب تهنئة الأمين العام على الجهود التي يبذلها من أجل إصلاح المنظمة لتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تواجهها. وقال إن الوفد العماني، إذ يحيط علما بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق، يوافق على الفكرة التي مؤداها أن عملية الإصلاح يجب أن تكون منفصلة عن الميزانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠، وذلك حتى لا تتأثر الأنشطة والبرامج.

٥٩ - وأضاف أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تنطوي على زيادة بنسبة ٥,٨ في المائة بالمقارنة مع ميزانية الفترة السابقة. وقال إن الوفد العماني واثق من أن الاعتمادات المطلوبة ستستعمل على أفضل نحو لبلوغ الأهداف المحددة. ويجب أن ترصد الموارد المطلوبة لمختلف الأنشطة، سيما المتعلقة منها بحقوق الإنسان، والمعلومات، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بطريقة تتيح في آن واحد زيادة الفعالية والإبقاء على هامش للتصرف في توزيع تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى، حسب ما سيوضع من معايير.

٦٠ - وأردف قائلا إن من المهم أن يستفاد استفادة كاملة من الإسهام الذي يمكن أن تقدمه تكنولوجيات المعلومات في زيادة الإنتاجية وتحسين الإدارة وخفض النفقات، ويجب الحرص على التوزيع الرشيد للاستثمارات ذات الصلة فيما بين مختلف ميادين الأنشطة. وعلى نحو ما لاحظته لجنة البرنامج والتنسيق، فإنه يجب زيادة تحسين الميزنة المرتكزة على النتائج، ذلك أن بعض الإنجازات المتوخاة في مشروع الميزانية لا تتطابق على النحو المرغوب مع الأنشطة المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل. ومن ثم يأمل الوفد العماني أن يُبذل مزيد من الجهد من أجل احترام الأهداف والنتائج المتفق عليها، حيث ينبغي أن تتم إعادة تخصيص الموارد وفقا للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل من دون الإخلال بعملية التنمية.

٦١ - **السيد كونجول** (موريشيوس): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فأوضح تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إصلاح النظامين الإداري والمالي للمنظمة. وذكّر بأهمية الخطة المتوسطة الأجل التي تمثل أداة العمل الرئيسية للأمم المتحدة وتضطلع بدور أساسي في مشاركة الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات. وأكد أن إجراءات الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و٢١١/٤٢ أكدتها القرارات اللاحقة. وأضاف أن التحالف يرى أن مديري البرامج ينبغي أن يتاح لهم هامش أوسع للتصرف من أجل تيسير تنفيذ طريقة الميزنة المرتكزة على النتائج.

٦٢ - وأردف قائلا إن التحالف يحيط علما باقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبالملاحظات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية بهذا الشأن. كما أنه يشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام، التي يجب لذلك أن تزود بالوسائل الكافية. وقال إنه يعتبر أن من الواجب تعزيز قدرات المنظمة في مجال تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بمسائل التنمية، ورصد هذه القرارات وتقييمها ومتابعتها، ويؤيد الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٣ - واسترسل قائلا إن التحالف يذكر أيضا بتشبثه بالاجتماع الدولي المتعلق بالنظر في برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المزمع عقده في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وينبغي أن يكون لهذا الاجتماع برنامج هادف لكي يتأتى اعتماد تدابير ملموسة مشفوعة بآجال محددة. ويرتكز نجاحه بدرجة كبيرة على ما يقدمه الفريق المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من مشورة تقنية وغيرها. ويطلب التحالف مجددا، على غرار ما فعله منذ عامين من دون جدوى، أن يتم تعزيز ذلك الفريق. ووجه انتباه الأعضاء إلى الفقرتين رابعا - ١٨ ورابعا - ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة. وأكد في الختام أنه يجب أن تزود الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ البرامج والأنشطة المقررة تنفيذا كاملا.

٦٤ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): أعرب عن سروره بتقدير الوفود للجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل إصدار مشروع الميزانية في الأجل المحدد، كيما يتسنى لها النظر فيه بحسب الأصول. وقد أثار العرض الجديد للميزانية، بدوره، تعليقات إيجابية. فهو يستجيب لحرص الأمين العام على التركيز أكثر على الجوانب الاستراتيجية للميزانية وتجنب أوجه التداخل مع أعمال اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بالميزنة المرتكزة على النتائج، تدرك الأمانة العامة أنه لا بد من زيادة تحسين العملية وتعتزم الاعتماد في ذلك على ملاحظات اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة.

٦٥ - وقال المراقب المالي إنه مسرور بالتأييد الذي جرى التعبير عنه إزاء مبادرات الأمين العام في مجال الإصلاح. وفيما يتعلق بمبلغ الميزانية الذي أثار ردود فعل متباينة، يبدو أن الإجراء الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١، والذي يقضي بأن يقدم الأمين العام مشروع الميزانية على أساس مخطط أولي يكون قد حظي بأوسع توافق ممكن في آراء الدول الأعضاء، لم يعد مناسبا تماما.

٦٦ - وأردف قائلا إن مكتب المراقب المالي قد نشر، تيسيرا لأعمال اللجنة، إعادة تقدير للتكاليف (انظر الوثيقة A/58/528)، دون الانتظار حتى شهر كانون الأول/ديسمبر على غرار السنوات الماضية، كيما يتسنى للجنة أن تحدد موقفها في وقت مبكر وتتجنب بالتالي المشاكل التي واجهتها في عام ٢٠٠١. وقد أوضح الأمين العام في عرضه أنه وفقا لمشروع الميزانية فإنه يتوقع توفير توفر الحد الأدنى من الموارد لتنفيذ الأعمال التي أوكلتها الدول الأعضاء للمنظمة، ومن ثم فمن غير الممكن أن تخفض الموارد أكثر. والواقع أنه من المفارقات أن تسند الدول الأعضاء مزيدا من الولايات للأمانة العامة من دون أن توفر لها الوسائل الضرورية لتنفيذها. وإذا أصبحت الأمانة العامة تعتمد بشكل أكبر على التبرعات، فسيأتي وقت تغدو فيه أولويات المنظمة غير محددة عمليا من قبل مجموع الدول الأعضاء.

٦٧ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن وفد بلدها لم يحصل حتى الآن على جواب عن الأسئلة التي طرحها بالأمس. وأثارت من جديد مسألة شكل تقديم الميزانية، فقالت إن ما يثير قلقها جدا، القرار الذي اتخذ بأن يحذف من الملزمات كم كبير من المعلومات الهامة. وعلى الأمانة العامة أن تفسر الأسباب التي دعتها إلى أن تعتمد شكلا لتقديم الميزانية يترتب عليه حذف عناصر تقييمية لا سبيل للاستغناء عنها إذا ما أريد أن تعتمد في كنف الشفافية، ميزانية تصل إلى ثلاثة بلايين دولار. فمن حق الدول الأعضاء أن تعرف بالضبط المسائل التي ستبت فيها. وقالت إنها تريد أيضا أن تعرف التفسير الذي تعتمده الأمانة العامة في قراءة أحكام القرار ٢٣١/٥٥ المتعلق بنقل الاعتمادات فيما بين أوجه الإنفاق .

٦٨ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): قال إن الشكل الجديد لتقديم الميزانية الذي كان محل ترحيب من جانب عدد كبير من الوفود، قد اعتمد عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧. فالميزانية يتم اعتمادها بابا بابا، والأمين العام ليس مخولا صلاحية نقل الموارد من باب إلى باب آخر من دون موافقة اللجنة الاستشارية. والشكل الجديد لتقديم الميزانية لا يؤثر على هذا الإجراء في شيء.

٦٩ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): تحدثت عن الفقرة ٨٨ من مقدمة مشروع الميزانية البرنامجية، فشددت على أن الجمعية العامة لم تأذن في أي وقت من الأوقات بتعديل شكل تقديم المعلومات التقنية المفصلة المساعدة على تقييم مشاريع الميزانيات. وقالت إن الفقرة ٤ من القرار ٣٠٠/٥٧ لا تشكل بأي حال من الأحوال قرارا بالسير في هذا المنحى. فالملاحظات الواردة في هذه الفقرة بشأن تحويل الاعتمادات

لا تتعلق بنقل الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية وإنما تتعلق بنقلها فيما بين أوجه إنفاق متصلة بالوظائف، وأوجه إنفاق أخرى، وهو ما يتطلب أن توافق عليه الجمعية العامة عملا بالفقرة ١٧ من القرار ٥٥/٢٣١. وهي تذكر في هذا الصدد بأن هذا القرار يجسد ما تم التوصل إليه من توازن صعب سمح بإقرار أسلوب الميزنة القائمة على أساس النتائج. ويكرر وفد بلدها طلبه بشأن نشر المعلومات التي تتحدث عنها الفقرة ١٨ ويشدد على ضرورة أن تتولى اللجنة في جلسات رسمية النظر في فصول محددة من الميزانية ليتسنى تدوين مواقف الوفود في المحاضر الموجزة لتلك الجلسات.

٧٠ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): أوضح أن الجمعية العامة بينت في الفقرة ٤ من قرارها ٥٧/٣٠٠ موقفها من مقترحات الأمين العام بشأن شكل تقديم الميزانية، وأنها اتخذت قرارها في ضوء ورقة اجتماع.

٧١ - **السيد وينس** (أوروغواي): قال إن هناك ثلاثة اجتماعات هامة لم يرد ذكرها بين الاجتماعات التي ورد ذكرها في الفقرة ٢-٨ من الباب الثاني من الميزانية. وهي اجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فضلا عن الاجتماع المعني بالنظر في استراتيجية يوكوهاما. وقال إنه يطلب من الأمانة العامة أن تقدم في جلسة رسمية توضيحات في هذا الشأن وتبين في جلسة مشاورات غير رسمية تكلفة كل اجتماع من الاجتماعات المذكورة في الفقرة المشار إليها آنفا.

٧٢ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): أوضح أن الاجتماعات التي أشار إليها ممثل أوروغواي لم يرد ذكرها في الفقرة ٢-٨ من الباب الثاني لأن الهيئات التداولية المختصة لم توافق عليها بصورة رسمية حتى الآن. ذلك أن أي قرار تتخذه هذه الهيئات بالموافقة عليها، يجب أن يسبقه عرض بيان بالآثار المالية التي ستترتب في الميزانية البرنامجية إذا تقرر عقد هذه الاجتماعات الثلاثة. وأضاف أنه سيبذل، من ناحية أخرى، كل ما في وسعه لتزويد الوفود بالمعلومات التي طلبتها بشأن تكلفة الخدمات المقدمة للمؤتمرات الرئيسية.

٧٣ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إنها على علم تام بفحوى المناقشات وورقة الاجتماع اللذين أشار إليهما المراقب المالي. وأشارت إلى أن الجمعية العامة اتخذت في قرار بشأن حساب الدعم، موقفا واضحا بشأن المعلومات التي ينبغي للأمانة العامة أن تدرجها في مشاريع ميزانياتها لعمليات حفظ السلام التي تريد تخفيضها هي أيضا. وأعربت عن أملها في أن يضع المكتب في اعتباره الطلب المتكرر لوفدها.

٧٤ - **السيدة بوكنان** (نيوزيلندا): قالت إن المناقشة العامة ينبغي أن تنتهي قبل نهاية الأسبوع. وأضافت أنها ترى أن المكتب هو الجهة المطلوب منها أن تنظر، في المسائل التي أثارها الوفد الكوبي، لدى إعداده لبرنامج العمل.

٧٥ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده وافق على أسلوب النظر في مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على أساس أن المسألة تتعلق بظرف استثنائي. وأعلن أنه يضم صوته إلى صوت ممثل كوبا ويعرب عن أمله في أن يتسنى، كلما لزم الأمر، النظر في جلسات رسمية في أبواب محددة من الميزانية. وأضاف أنه يجب النظر في مشاريع الميزانيات القادمة باباً باباً.

٧٦ - **الرئيس:** قال إن المكتب سيأخذ ملاحظات الوفود في الاعتبار عملا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما اعتمدت اللجنة برنامج العمل على أن يدخل المجلس عليه أثناء الدورة ما يلزم إدخاله من تعديلات.

٧٧ - **السيدة أودو** (نيجيريا): طلبت مدها بإيضاحات عن طرائق تمويل أعمال البناء المزمع إنجازها في مكتب الأمم

المتحدة في نيروبي، وهو التمويل الذي سيتم توفير جزء منه من الميزانية العادية وتوفير الجزء الآخر من صندوق الطوارئ.

٧٨ - **السيد ساك** (المراقب المالي): قال إن تكلفة المرحلة الأولى من أعمال البناء لتحديث مبنى المؤتمرات في نيروبي تقدر بما يصل إلى ٠٠٠ ٤٧٩ ٣ دولار. ولم يدرج في الفصل ٣٣ من مشروع الميزانية سوى المبلغ المقابل للأعمال التي أذن فعلا بإنجازها وقدره ٠٠٠ ٤٢٧ ١ دولار. والحل الأفضل لتمويل بقية أعمال البناء الضرورية إنما يتمثل في الاستعانة أولا بالفوائد الناشئة عن الاعتمادات في حساب أعمال البناء الجارية وخصم المبلغ، وقدره ٠٠٠ ١٣٩ ١ دولار، من الاعتمادات التي سترصد لإنشاء صندوق الطوارئ.

٧٩ - **الرئيس:** قال إن اللجنة انتهت من المناقشة العامة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/57/786 و A/58/7/Add.5 و A/58/375 و A/58/395 و Corr.1)

٨٠ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): عرض في البداية تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الحكومي الدولي للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقدم بطلب من الجمعية العامة يرد في الفقرة ٣٧ من قرارها ٥٧/٣٠٠. وقال إن الجمعية العامة كانت قد طلبت من الأمين العام أن يوضح اقتراحه الداعي إلى أن تقوم اللجنة الخامسة بإجراء استعراض حكومي دولي من مرحلة واحدة للميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل. وقال إن اللجنة الخامسة ستواصل مراعاتها للتوصيات الفنية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويمكن للجنة البرنامج والتنسيق أن تقوم بدور أكثر فائدة مما تقوم به الآن، وذلك بالتفرغ لتقييم النتائج المحققة في نهاية فترة الميزانية أو فترة الخطة حيث أن هذه الوظيفة لا يتم الاضطلاع بها حاليا بصورة مرضية على المستوى الحكومي الدولي.

٨١ - ووصف تقرير الأمين العام بشأن عملية التخطيط والميزنة الحالية (A/58/395 و Corr.1) بأنه يقدم المعلومات المفصلة التي طلبتها الجمعية العامة بشأن مقترح الأمين العام الداعي إلى اعتماد خطة متوسطة الأجل تكون مدتها أقصر وتتسم بحس استراتيجي أكبر وتتطابق دورتها مع دورة مخطط الميزانية. وقال إنه يُقترح تخفيض مدتها إلى عامين مما يشرك مديري البرامج والهيئات التداولية بقدر أكبر في تحمل المسؤوليات، ولكن المنجزات المتوقعة تصبح مقصورة على النتائج التي تستطيع الأمانة العامة تحقيقها في ظرف عامين. وأضاف أن أي خطة من سنتين، إنما تكون أكثر اتساقا مع الولايات الجديدة، وتؤدي إلى خفض الفاصل الزمني بين وضع خطة وأخرى إلى عامين.

٨٢ - وأردف قائلان إنه يُنظر حاليا في الخطة ومخطط الميزانية في نفس العام ولكن ينظر في كل منهما على حده. وتريد الأمانة العامة أن تنظر فيهما معا الجمعية العامة في آن واحد كيما تتخذ قراراتها المتعلقة برصد الاعتمادات بناء على ربطها ربطا واضحا بالاحتياجات اللازمة لتمويل البرامج بالمبالغ المرصودة لها.

٨٣ - وتشكل الخطة الجديدة الشق الأول من الإطار الاستراتيجي. وستقدم الخطة على نحو يتيح بسهولة ربط البرامج بأبواب مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية. وسيشكل مخطط الميزانية الشق الثاني من الإطار الاستراتيجي. ويقترح توسيع هذا الإطار بأن تدرج فيه معلومات عن التغييرات الرئيسية المدخلة على البرامج والآثار التي تترتب على التغييرات في تقديرات النفقات. وهكذا، يكون رصد الموارد المدرجة في الميزانية العادية مرتبطا على نحو أوثق بسير البرامج وتتوافر للدول الأعضاء فكرة أوضح عن التغييرات المزمع

إدخالها على كل باب من أبواب الميزانية سواء تعلق الأمر ببرنامج من البرامج، أو بموارد يتعين رصدها. وهذا من شأنه أن يساعد على اتخاذ القرارات.

٨٤ - أما عناصر الميزانية المرتبطة بالبرنامج فتكون مطابقة للعناصر الواردة في الشق الأول من الإطار الاستراتيجي. وهكذا، فإن الهيئات الحكومية الدولية وبخاصة لجنة البرنامج والتنسيق، لن تحتاج إلى أن تنظر فيها مرة أخرى في سياق مشروع الميزانية البرنامجية. وعلى نحو ما اقترحه الأمين العام من قبل، يصبح النظر في الميزانية البرنامجية من مشمولات اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة.

٨٥ - وستدخل على شكل تقديم مشروع الميزانية البرنامجية تغييرات جديدة. فالسرد المفصل للنواتج لن يرد في الجزء الرئيسي من كل ملزمة وسيستعاض عنه بجداول توجز نواتج كل برنامج من البرامج الفرعية.

٨٦ - ووصف المهلة المخصصة حاليا لتقييم النتائج المحققة بأنها ليست كافية. وقال إن نظم الإبلاغ القائمة حاليا لا يستعان بها في جميع الحالات لتعديل البرامج أو لاستحداث برامج أخرى. وهناك تحسينات كثيرة قيد التنفيذ. وترد هذه التحسينات في التقرير.

٨٧ - وقال فيما يتعلق بدور لجنة البرنامج والتنسيق، إن الأمانة العامة عدلت اقتراحها الأول وهي توصي الآن في ضوء دراسة متعمقة أجرتها في هذا الشأن، وفي ضوء التوصيات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، ومخطط الميزانية، بأن تواصل اللجنة استعراض الخطة المتوسطة الأجل (التي ستسمى ''الخطة البرنامجية لفترة السنتين'' وستشكل الشق الأول من الإطار الاستراتيجي).وستتولى استعراض مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة. وهكذا، سيتسنى للجنة البرنامج والتنسيق الاعتناء بقدر أكبر بالمراقبة والتقييم.

٨٨ - وخلافا للممارسة المستقرة، فإن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض عملية الميزانية في الأمم المتحدة (A/58/375) لم يتطلب إعداد وثيقة لعرض ملاحظات الأمين العام عليه. ذلك أن موضوع هذا التقرير مطابق لموضوع تقريرين للأمين العام، قال المتكلم إنه عرضهما من فوره على اللجنة الخامسة، ويمكن للجنة أن تنظر في الوثائق الثلاث في نفس الوقت.

٨٩ - **السيد يوسف** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية الميزنة في الأمم المتحدة (A/58/375)، مبينا أن ذلك التقرير وضع في صورته النهائية بعد التشاور بين المفتشين للتأكد من أن هذه التوصيات تمثل الاتجاه الفكري العام لوحدة التفتيش المشتركة كما هو محدد في المادة ١١-٢ من النظام الأساسي للوحدة. وقال إن هدف المفتشين يتمثل في تقييم مدى كفاءة وفعالية عملية الميزنة الراهنة في الأمم المتحدة وفي عرض عدد من البدائل على الجمعية العامة لتحسين عملية التخطيط، والبرمجة، والميزنة، والرصد والتقييم في الأمم المتحدة، مع مراعاة الخبرة والممارسات المتبعة في عدد من مؤسسات الأمم المتحدة التي أجرت إصلاحات على عمليات الميزنة الخاصة بها. والفكرة هي المساهمة في النقاش الجاري في الجمعية العامة حتى تتمكن، في الدورة الحالية، من اتخاذ قرار مستنير يمكن تطبيقه اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩٠ - وأوضح أن الأمين العام قد بيَّن في الوثيقة A/57/387 العيوب البالغة التي تشوب العملية القائمة. وقال إن المفتشين يرون مثله أنه ينبغي تحسينها، مع مراعاة التكلفة طبعا: فالتكلفة تتجاوز ٢٠ مليون دولار، أي ما يشكل نحو ٠,٧٥ في المائة من الميزانية، وهو مقدار مبالغ صندوق الطوارئ، وذلك دون أخذ النفقات التي تتكبدها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني في الاعتبار. ويوجز الفصل الأول أوجه القصور الرئيسية المرتبطة بكل عنصر من عناصر عملية الميزنة

وبعمل الأطراف المعنية بها. وهكذا، وبالرغم من تحول الأمم المتحدة نحو تطبيق نهج للميزنة قائم على أساس النتائج، لم تبذل أي محاولة للنظر في ما إذا كانت الخطة المتوسطة الأجل لا تزال ملائمة، وهي الخطة التي كانت قد وضعت عام ١٩٧٤ لتيسير عملية تحول الأمم المتحدة عن نهج الميزانية القائم على أساس بنود الإنفاق إلى تطبيق نهج الميزانية البرنامجية.

٩١ - وأردف قائلا إن الفصل الثاني يقترح ثلاثة بدائل لتحسين العملية، ويفضل المفتشون البديل الأول الذي يبدو لهم البديل الأفضل لإرساء عملية ميزنة ذات كفاءة عالية، قليلة التكاليف، وتتماشى مع الميزنة القائمة على أساس النتائج، وتعزز الرصد الذي تضطلع به الدول الأعضاء. ويشمل اقتراح المفتشين أربعة عناصر. يتمثل العنصر الأول في وضع إطار استراتيجي يستند إلى الأهداف المعلنة في الإعلان بشأن الألفية وفي الوثائق الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. ويجري فيه تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يتوخى تحقيقها من خلال أنشطة الأمم المتحدة، أي ''النتائج'' التي ينبغي تحقيقها أو تقييمها خلال الفترة التي يشملها هذا الإطار. وثانيا، يستعاض عن الخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية بالميزانية البرنامجية التي ستصبح أداة البرمجة الرئيسية لفترة السنتين، والتي ستستند إلى الإطار الاستراتيجي. وثالثا، تعزَّز عمليتا الرصد والتقييم بتوفير أدوات أفضل للتقييم الذاتي لمديري البرامج وبزيادة تواتر تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء وتحسين نوعيتها. ورابعا، تحسُّن طرق مشاركة مختلف الأطراف المعنية في العملية بحيث يتمكن كل طرف من هذه الأطراف من الوفاء بمسؤولياته، بما في ذلك مسؤولية الجمعية العامة عن تأمين الاستفادة على النحو الأمثل من الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء التابعة لها.

٩٢ - واختتم كلامه قائلا إن المفتشين مقتنعين بضرورة إجراء إصلاح كبير للعملية، بالاستناد إلى مقترحاتهم ومقترحات الأمين العام وأي بديل آخر يمكن أن يطرح خلال المناقشة، وأنه ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ قرار بهذا الشأن دون تأخير.

٩٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية المتصلة بتقرير الأمين العام (A/58/395) واردة في الفقرات من ١ إلى ١٥ من الوثيقة A/58/7/Add.5. وأوضح أنه ينبغي أن تُحذف من الفقرة ٧ من تقرير اللجنة عبارة ''عن طريق اللجنة الاستشارية'' الواردة في الجملة الأخيرة التي تنص على أنه استنادا إلى ''الإجراء الذي قد تتخذه الجمعية العامة بشأن تلك النماذج، يمكن للأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة تقريرا بشأن أي تنقيحات تالية يتم إدخالها على الأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة وعلى الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، والمراقبة والتنفيذ، وأساليب التقييم، التي قد يحتاج الأمر إلى النظر فيها''. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ستنظر بالطبع في التعديلات التي ستعرض عليها وستتخذ ما قد تكلفها الجمعية العامة باتخاذه من مبادرات.

٩٤ - واستطرد قائلا إنه يتعين على اللجنة، لدى نظرها في التقارير المطروحة، مراعاة ما تم تحقيقه من نتائج حتى الآن. فقد بدأ بالفعل تطبيق الميزانية القائمة على أساس النتائج. وتم تبسيط الميزانية. وثمة اتفاق على ضرورة استحداث الآليات اللازمة لكفالة الفعالية في الرصد والتقييم وتقديم التقارير عن النتائج. وبالتالي ينبغي لمناقشات اللجنة أن تتناول بشكل رئيسي ما ينبغي اعتماده من أدوات للتخطيط ومخطط للميزانية من أجل السنوات القادمة.

٩٥ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية قدمت إلى الجمعية العامة ملاحظات وتوصيات بشأن طريقة استخدام آلية إعداد الميزانية القائمة على أساس النتائج، وبشأن بعض الجوانب المتعلقة بتقييم ورصد التنفيذ، والوثائق المنقحة الخاصة بالميزانية. ويمكن إيجاز ملاحظات اللجنة في ما يتعلق بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في الوثيقة A/58/395 على النحو التالي: (أ) إن مدة الخطة ودور لجنة البرنامج والتنسيق يقتضيان أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنهما، ولا تدخلان ضمن نطاق اختصاص اللجنة الاستشارية؛ (ب) عقب اختتام مناقشات الدورة الثامنة والخمسين، ومع مراعاة ما قد توافق عليه الجمعية العامة من إجراءات، يتعين دعوة الأمين العام إلى تقديم نماذج عن الخطة الجديدة ومخطط الميزانية الجديد؛ (ج) ينبغي أن يرافق تقديم النماذج تقديم إيضاحات بشأن الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرات من ٩ إلى ١٢ من تقريرها؛ (د) وبعد أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن هذه النماذج، يتعين دعوة الأمين العام إلى أن يقدم لها ما ينبغي إدخاله نتيجة لذلك من تنقيحات على الأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة وعلى الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج.

تنظيم الأعمال

٩٦ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن السيد كيربي، رئيس اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين، قد طلب التحدث إلى اللجنة الخامسة في سياق نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال (النظام الموحد للأمم المتحدة). وقال إنه ما لم يكن هناك من اعتراض، سيعتبر بأن اللجنة موافقة على الاستماع إلى رئيس اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين لدى نظرها في البند ١٢٦.

٩٧ - وقد تقرر ذلك.

٩٨ - **الرئيس:** قال إن مكتب اللجنة أوصى بإرجاء النظر في البندين ١٢٧ (إدارة الموارد البشرية) و ١٢٨ (إقامة العدل في الأمم المتحدة) اللذين من المزمع النظر فيهما في الأسبوع الذي سيبدأ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حتى استئناف الدورة، وذلك نظرا لعدم توفر الوثائق.

٩٩ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه من غير المقبول أن تضطر اللجنة إلى إرجاء النظر في بند ما بسبب عدم توفر الوثائق المطلوبة. وفي مثل هذه الحالات، يتعين على الأمانة العامة أن تحيطها علما بجميع التفسيرات اللازمة قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن، ولا سيما بشأن البند المتعلق بإقامة العدل. ومن شأن القرار الذي اقترحه المكتب أن يشكل سابقة مؤسفة.

١٠٠ - **السيد النجار** (مصر): ضم صوته إلى صوت الوفد السوري. وقال إنه يود أن تناقش المسألة في مشاورات غير رسمية وأنه لا يمكن بالتالي اتخاذ قرار في هذه المرحلة.

١٠١ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): أيدت ممثلي سوريا ومصر مقترحة بأن يحضر ممثل عن مكتب إدارة الموارد البشرية، وهو المكتب المعني بالموضوع، ليشرح للجنة لماذا لم يتم إعداد الوثائق.

شغل السيد إلخويزن (هولندا)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

١٠٢ - **الرئيس:** أشار إلى أن الأمانة العامة قد أبلغت مكتب اللجنة بالصعوبات التي تواجهها. غير أن الأمانة العامة أحاطت علما بطلبات التوضيح التي تقدمت بها بعض الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.